الفصل السادس:

مراكز إنتاج الفكر، ومختبرات بناء الأفكار

مقدمة:

لا يقتصر إنتاج الأفكار على مبادرات الأفراد وإبداعاتهم، لا سيما في المجتمعات المعاصرة التي أنشأت مؤسسات متخصصة للبحوث والدراسات لإنتاج الأفكار وتطويرها. وتحمل هذه المؤسسات أسماء مختلفة منها: مركز، أو معهد، أو منتدى، أو جمعية، ... إلخ. وقد أطلق عليها باللغة الإنجليزية عبارة Think tanks، وتترجم هذه العبارة بطرق مختلفة، منها ما يقارب دلالة المعنى اللغوي فيقال: خزانات الأفكار، أو صهاريج الأفكار، أو مستودعات الأفكار، أو صوامع التفكير، أو مختبرات صنع الأدمغة ...، ومنها ما يحاول إعطاءها وصفاً سلبياً مثل: أدمغة لحرب الأفكار. أو مصانع أسلحة الفكر، وأغلبها يكتفي بالدلالة العملية المباشرة لعنوان المؤسسة: مركز بحوث، أو مركز دراسات.

وهذه المؤسسات لا تنتج الأفكار من أجل تخزينها، وإنَّما تُنتجها من أجل أن تتمكَّن الجهات المستهدفة بهذه الأفكار من الاستعانة بها في اتخاذ القرارات المناسبة. ولذلك فإنَّ هذه الجهات المستهدفة تتطلع أن تقوم هذه المؤسسات بالمهمات المنوطة بها، ومن أجل ذلك فإنَّها توفِّر لها الدعم المالي، والحرية في تنظيم النشاطات اللازمة من اجتماعات ومؤتمرات ومنشورات، التي يشترك فيها باحثون وخبراء

ومختصون بموضوع البحث، من داخل المؤسسة وخارجها، ومن داخل الدولة وخارجها كذلك.

وتتنوع موضوعات الاهتمام البحثي في هذه المؤسسات، لتشمل مسائل السياسة الداخلية، والعلاقات الدولية، وقضايا الاقتصاد والتسويق والتنمية، وموضوعات البيئة، وقضايا الأسرة، والطفولة، والتعليم، وغير ذلك.

أولاً: تطوير الأفكار بين الإبداع الفردي والعمل الجماعي

يشير تاريخ الفكر البشري إلى أنَّ التفكير والإنتاج الفكري كان في معظم فترات التاريخ عملية داخلية فردية إلى حد كبير. لكن بعض جوانب الحياة الاجتماعية تتطلب التفكير الجماعي، سواءً من حيث تداول التفكير في موضوع معين، بين مجموعة من الأفراد للوصول إلى فكرة مشتركة، أو من حيث تداول التفكير في فكرة فرد واحد، للوصول إلى قناعة مشتركة بين أفراد المجموعة. وقد يتم ذلك باتفاق مسبق على خطة تتحدد فيها أدوار المشاركين في التفكير وخطوات عملهم للوصول إلى نتيجة محددة، وهذا هو شأن البحث العلمي الذي تقوم به مؤسسات متخصصة.

وعرفت بعضُ فترات التاريخ أنواعاً من التفكير والبحث الجماعي، والتشاور العلمي، فقد تكون محاورات أفلاطون ومناقشات أرسطو، من هذا الباب. لكن المثال الأوضح هو الإمام أبو حنيفة

النعمان الذي كان يحاور تلاميذه، فيعطي كلٌ منهم رأيَه في المسألة ويتجادلون فيها، حتى يتم استيعابها وفهمها، "وبعد أن يقلِّبوا النظرَ من كل نواحيه يُدْلِي هو بالرأي الذي تنتجه هذه الدراسة، ويكون صفوها، فيقر الجميع به ويرضونه."[1] فكان منهجه أشبه بالمدارسة منه إلى شيخ يُلقي درسه على تلاميذه. والمعروف أن أصحاب أبي حنيفة هم الذين كتبوا فِقْهَه وجمعوا ما كان ينتهي إليه درْسُه، بل إنَّ أكثرَهم اهتماماً بتدوين فقه أستاذه وهو الأمام محمد بن الحسن، كان يكتب ما يحفظه هو من نتائج الدارسة، أو ما سمعه من زميله أبي يوسف، ثم يعرض ما يكتبه على أبي يوسف. وبذلك كان تدوين الفقه الحنفي أشبه ما يكون بالفقه الجماعي. واختار إخوان الصفا أن يعبروا عن مواقفهم وآرائهم بصورة تخفي شخصيات الأفراد الذين كانوا يشكِّلون المجموعة.

ثانياً: نشأة مراكز البحث وأهدافها واتجاهات عملها

فكرة المؤسسات العلمية البحثية بصورتها المعروفة اليوم فكرة حديثة لم تظهر على نطاق واسع لا في العالم الإسلامي ولا في الغرب الأوروبي. فهذه المؤسسات قادت إليها الحاجة وتراكم الخبرات، كما قادت الحاجة والخبرات المتراكمة إلى إنشاء المؤسسات المتخصصة

(١) أبو زهرة، الإمام محمد. **أبو حنيفة حياته وآراؤه وفقهه**، القاهرة: دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٤٢م، ص ٨٧.

الأخرىٰ في كثير من مجالات الحياة.

تختلف مراجع تاريخ الأفكار في بداية تأسيس المراكز البحثية في العالم في العصر الحديث؛ إذ يرىٰ لورنس ريد أن عام ١٧٨٧ شهد أول مجموعة الأشخاص أسست ما يمكن يُعَدُّ أول مركز للبحوث في العالم، وذلك عندما أسس توماس كلارسون في بريطانيا "جمعية إلغاء تجارة الرقيق الأفريقي." وأخذت الجمعية تناضل من أجل هذا الهدف متسلحة بالأفكار والحقائق التي لا يمكن دحضها عن صور المعاناة، والقمع، والتعذيب، وإهدار الكرامة الإنسانية، الذي يتعرض له الرقيق المجلوب من أفريقيا.[1] وفي عام ١٨٣١ أنشأت روسيا القيصرية "المعهد الملكي للدراسات الدفاعية، وفي عام ١٨٨٤ تأسست جمعية فابيان البحثية في لندن. وفي عام ١٩١٠ أنشئت مؤسسة كارنيغي للسلام في واشنطن، ومع ذلك فإن معظم المراجع تشير إلىٰ

(1) Reed, Lawrence W. *A Student's Essay That Changed the World,* London: Mackinac Center for Public Policy, 2009, p 3-4

وهذا المرجع هو كتيب صغير الحجم (١٢ صفحة) يتحدث عن قصة توماس كلارسون الذي كان طالباً في جامعة كمبردج في الخامسة والعشرين من العمر، شارك في مسابقة مقالة عن معاناة الرقيق الأفريقي، وأجرىٰ بحثاً ملأه بالدلائل والشهادات الحية عن القسوة التي يصعب وصفها، وفازت المقالة بالجائزة. لكن كلارسون أخذ بعد ذلك يفكر في ما كتبه، ومسؤوليته عما عبر عنه في المقالة، وانتهىٰ الأمر بالتداول مع مجموعة من أصدقائه وتكوين جمعية حملت علىٰ نفسها السعي لإيقاف هذه المعاناة الإنسانية الصارخة.

أن أول مركز بحثي بالمواصفات المعروفة اليوم هو مركز بروكنغز التي تأسس في واشنطن عام ١٩١٦.

لقد أصبحت مراكز "البحوث والدراسات" الملحقة برئاسة الحكومة أو الوزارات ظاهرة أساسية في معظم دول العالم. وبعض هذه المراكز هي وحدات ضمن الهيكل الرسمي لمؤسسات الدولة، تقوم بالدراسات المتخصصة في الشؤون الخاصة بكل وزارة، وتتلقى موازنتها المالية ضمن موازنة وزاراتها. وتكون مهمة هذه المراكز أقرب إلى توفير البيانات والمعلومات الأساسية والتقارير الدورية، ويمكنها أن تقدم أفكاراً جديدة لتطوير أداء الوزارة المعنية. وأعمال هذه الوحدات مبرمجة في العادة بصورة تقليدية رتيبة. لكن هناك مراكز أخرى تهتم بدراسات أوسع نطاقاً، وتتعلق بالسياسات العامة والرؤى الاستراتيجية والقضايا الكبيرة. وتجربة الدول الغربية في هذا النوع من المراكز هي إعطاء الحرية الفكرية لهذه المراكز، وتمكينها من أن تكون أكثر استقلالاً عن مؤسسات الحكومة، فقد تكون تابعة للأحزاب المتنافسة، أو للجامعات أو مستقلة تماماً، وتنال من الدعم المالي شيئاً كثيراً، ويكون استقلالُها أساساً لحريتها في البحث والدراسة، ولإعطائها الوقت الكافي، والمال اللازم لتنفيذ برامجها، دون ضغط القضايا الراهنة والمشكلات المستعجلة.

إنّ مراكز البحث هذه تنتج أفكاراً إستراتيجية كبيرة، في مسائل السياسة والاقتصاد والعلاقات الدولية والمشكلات البيئية، وصراع

المصالح والحروب الفكرية. وثَمَّة جهات متعددة تشترئ خبرات هذه المراكز حين تلجأ إليها لتقديم توصياتها لصناع القرار سواءً في الحكومات أو الأحزاب المتنافسة، أو الشركات الكبرئ.

ومعظم المراكز البحثية تشترك في تحقيق ثلاث فئات من الأهداف، هي: إنتاج المعرفة والأفكار لخدمة الجهة المستهدفة، ورفع كفاءة الباحثين في إجراء الدراسات والبحوث في مجالات اهتمام المراكز بالتدريب وتبادل الخبرات، وتثقيف فئات معينة من المجتمع بالترويج لأفكار المركز وتوجهاته عن طريق النشر والتغطية الإعلامية. لكن كثيراً من هذه المراكز أصبحت تمارس ضغوطاً لترويج سياسات محددة حول القضايا المحلية والدولية، وارتبطت بشبكات الاتصال والتأثير على صناع القرار في فروع الحكومة التشريعية والتنفيذية والقضائية فضلاً عن الاقتصاد والإعلام. كما أصبحت تدير صوراً متعددة من حروب الأفكار بين الشخصيات والأحزاب والحكومات المتنافسة، مما ألقئ ظلال الشك على وسائل تمويلها ومن ثم مصداقيتها.

وهناك أمثلة متعددة على مراكز للفكر التي تخدم التنافس على المصالح والنفود، أنتجت في السنوات الأخيرة ما يمكن وصفه بالأفكار الشيطانية. أشار إلى بعضها كتاب صدر في فرنسا، وكشف عن كثير من الخبايا الفكرية لدئ أوروبا والولايات المتحدة

الأمريكية، وهي خبايا يتم صنعها في مراكز الفكر التي تعد أدمغة لحرب الأفكار.[١]

لكن مراكز الفكر ليست كلها من النوع المشار إليه، فهناك مئات من مراكز الفكر في الغرب تحاول صناعة "أبنية فكرية" إستراتيجية لخدمة هذا العالَم وتمكينه من مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.[٢]

وإذا كان وجود المراكز الفكرية يمثل ظاهرة غِنَىً في البناء الفكري في أي مجتمع، فإنَّ مجتمعات العالم الإسلامي مجتمعات فقيرة فكرياً إلى حد كبير. والحاجة ماسّة إلى إنشاء كثير من هذه المراكز الفكرية المتخصصة؛ فهذه المراكز تستطيع أن تؤدي دوراً مهماً في توليد الأفكار وتطويرها من خلال المشاريع البحثية الجماعية، بالإضافة إلى أنها توفِّر أساساً معرفياً لاتخاذ القرارات المناسبة أو تزويد متخذ القرار بالمسوغات اللازمة لاتخاذ قراره.

---

(١) بوشيه، ستيفن. ورويّو، مارتين. **مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار**، بيروت وأبو ظبي: دار الفارابي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩م.

(٢) في الولايات المتحدة وحدها أكثر من ١٨٠٠ مركز من هذه المراكز، منها حوالي ٤٠٠ مركز تقع مكاتبها قريباً من مركز صنع القرار في واشنطن، وأشهرها معهد بروكينغز المهتم بالدراسات الاجتماعية والاقتصاد، ومؤسسة راند التي تعمل في مجالات عديدة أهمها الدفاع والأمن القومي، ومؤسسة كارنيجي المتخصصة في السياسة والعلاقات الخارجية. وفي أوروبا أكثر من ١٢٠٠ مركز فكري، وفي الصين حوالي ٤٢٥ مركزاً.

مع أنَّ أهداف المراكز البحثية تتنوع تنوعاً واسعاً، فإنّ جمْعَ البيانات الأساسية وتنظيمَها وتحليلَها للوصول إلى معلومات ذات قيمة هو هدف مشترك لمعظم أنواع البحوث. وتكون هذه المعلومات هي الأساس لاتخاذ القرارات. وبعض مراكز البحوث متخصصة في نوع معين من المعلومات هي قياس الرأي العام تجاه قضايا سياسية أو اقتصادية أو تعليمية ... إلخ، مما يعين صانع القرار على اتخاذ القرار المناسب. ويتم قياس الرأي العام أحياناً بصورة دورية للكشف عن اتجاه التغير مع الزمن، أو التغير نتيجة أحداث، أو مواقف، أو قرارات معينة.

وتقوم بعض التحليلات السياسية على التنويه بنتائج دراسات قياس الرأي العام، ويتوقعون على أساسها نتائج محددة، مثل نتائج الانتخابات مثلاً. والانطباع الذي يتكون لدى المتلقي أن النتائج المتوقعة للانتخابات ستكون مطابقة أو قريبة جداً للنتائج التي أظهرتها دراسات قياس الرأي العام، مع العلم بأن التنويه الإعلامي الواسع بنتائج القياس ربما يكون أداة فعالة في التأثير في الرأي العام ليكون في الاتجاه المنشود للترويج الإعلامي.[1] وهذا ما يعبّر عنه بالتلاعب بالرأي العام.

(1) Frankovic, Kathleen A. "Exit polls and Pre-Election Polls" in *The Sage Handbook of Public Opinion Research,* by Wofgang Donsbach and Michael Trougott. Sage Publication Ltd,2007, p. 570-579.

والأمثلة على مسألة التلاعب كثيرة، منها ما كشفت عنه صحيفة الغارديان في عددها الصادر يوم ١٦ مارس عام ٢٠١٤م، من أن "وزارة الدفاع البريطانية تطور برنامجاً بحثياً سرياً تقدر كلفته بملايين الجنيهات، حول مستقبل الحرب الإلكترونية، بما في ذلك كيفية توظيف التكنولوجيات الناشئة مثل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتقنيات التأثير النفسي التي يمكن تسخيرها من قبل الجيش للتأثير في معتقدات الناس." ومن هذه المشاريع مشروع يسمى" تقنيات جديدة للتأثير في مشاعر العامة وتوليد التصورات".[١] وهذه البرامج يتم تمويلها من قبل وزارة الدفاع البريطانية في شراكة مع شركات الأسلحة، والأكاديميين، وخبراء التسويق، ومراكز البحوث Think Tanks. ومع أن مشروعات عديدة ومتنوعة يتم تطويرها، تتعلق بتصنيع السلاح وقضايا الجيش، والرأي العام حول الجيش والسلاح، فإن الإعلان عن هذه المشروعات يأتي تحت عناوين عامة غير محددة، مثل "نشاطات جمع البيانات والتواصل Imformation Activities and Outreach".[٢]

ثالثاً: البحث في موضوع مراكز البحث

نشطت في السنوات الأخيرة مجموعات بحثية مختلفة تدرس واقع مراكز البحوث، وتتعمق في الكشف عن طبيعة عملها، وما تحاول

(1) Novel Techniques for Public Sentiment and Perception Elicitation.

(2) http://www.theguardian.com/uk-news/2014/mar/16/mod-secret-cyberwarfare-programme.

تحقيقه من أهداف، وما تثيره من تساؤلات، ولا سيما من خلال "تلاعبها" بالرأي العام والإعلام، فضلاً عمّا تقدمه من توصيات للسياسيين ورجال المال والاقتصاد، أو ما تقدمه لهم من تبرير لقراراتهم. وتهتم هذه المجموعات البحثية على وجه الخصوص بمصادر الدعم التي تتلقاها مراكز البحوث ومدى الشفافية التي تظهرها هذه المراكز عن هذه المصادر. ومن بين هذه المجموعات البحثية مجموعة أمريكية تسمى Transparify، ومركز (إدموند سافرا) للأخلاقيات في هارفارد at HarvardEdmond J. Safra Center for Ethics ، ومؤسسة بريطانية أطلقت على نفسها اسم "من يمولكم؟؟ Who funds you. وقد نشرت مجموعة transparify نتائج دراسة مسحية هي الأولى من نوعها، وقد أجرتها على ١٦٩ من المراكز البحثية التي يصدق عليها اسم Think Tanks في ٤٧ دولة. وقد كشفت هذه الدراسة عن سجل ضعيف من حيث الإدلاء ببيانات موثوقة عن مصادر تمويل المراكز البحثية.

وأشار التقرير إلى أن مركزاً واحداً من بين كل ثلاثة مراكز يظهر شفافية كافية عن مصادر تمويله. وأظهرت النتائج أن ٢١ مركزاً فقط تتصف بشفافية عالية، إضافة إلى ١٤ مركزاً آخر تُعدّ شفافة بصورة عامة، بينما كان ١٣٤ مركزاً يظهر قليلاً من الشفافية عن مصادر تمويله أو لا يعطي أية معلومات نهائياً.

ويلاحظ أن المراكز التي تتصف بشفافية عالية وعددها ٢١

مركزاً تتوزع على ٢٦ دولة من دول العالم، واللافت للنظر أن عدد المراكز البحثية التي تتصف بشفافية عالية في جمهورية الجبل الأسود أكثر منها في الولايات المتحدة الأمريكية. ويثير نقص الشفافية هذا في مراكز البحوث أسئلة عن برامج عملها الخفية، وبذلك تهدم فاعلية قطاع مراكز البحث بأجمعه."[١]

وتتواصل الجهود التي تسعى إلى عولمة مراكز الفكر وجمع بيانات تفصيلية عن أهداف هذه المراكز ونشاطاتها في كل أنحاء العالم. وفي هذا المجال تأسس عام ١٩٨٩ برنامج في جامعة بنسلفانيا الأمريكية لتوفير قاعدة بيانات عن هذه المراكز، وإجراء بحوث حول اتجاهاتها ودورها بوصفها عناصر فاعلة في المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات بهدف: "خلق مؤسسات دائمة ومشاركات رسمية، لإدماج مراكز الفكر وتفعيل دورها لإنتاج "بحوث سياسات" من مستوى متقدم، قادرة على تشكيل آراء وممارسات العامة والنخبة في مجال المنفعة العامة."[٢]

وبدأ البرنامج منذ عام ٢٠٠٧ في نشر كشاف عالمي عن مراكز الفكر في مختلف أنحاء العالم، وتقديم خدمات فنية وبرامج بناء

(1) Transparify. *How Transparent are Think Tanks about Who Funds Them?* Tbilisi/Georgia: Transparity, May 2014, p.3.

(2) McGann, James G. *2013 Global Go to Think Tank Index Report*. Philadelphia, PA, USA, Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2014, p.5.

قدرات في ٨١ دولة. وفي تقريره عن عام ٢٠١٣ الذي صدر في يناير ٢٠١٤م، يشير البرنامج إلى سعيه لإنشاء شبكات إقليمية ودولية لمراكز الفكر من أجل تيسير التعاون وتحقيق منافع عامة.

واسم البرنامج "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية."[1] وقد وضع التقرير الذي يتكون من ١١٧ صفحة على غلافه الخارجي عبارة توضح شعار البرنامج، وهو: "المساعدة في جسر الهوة بين المعرفة والسياسة". كما وضع ثلاث عبارات توضح هدفه المعلن ومجال عمله وهي:

- "البحث في التوجهات والتحديات التي تواجه مراكز البحوث وصناع السياسات، وجماعات المجتمع المدني ذات الاهتمام بالسياسات.
- بناء قدرات مراكز الفكر في العالم، والاحتفاظ بهذه القدرات وتقويتها.
- توفير أكبر قاعدة بيانات وأكثرها شمولاً عن أكثر من ستة آلاف مركز فكري في العالم.

وكان عدد مراكز البحوث التي تضمنتها الدراسة ٦٨٢٦ مركزاً بحثياً، من ١٨٢ دولة في العالم، توزعت على الصورة الآتية: الولايات

(1) The Think Tanks and Civil Societies Program.

المتحدة الأمريكية ١٧٨٠ مركزاً (٢٦.٠٧٪)، وأوروبا الغربية ١٢٧٠ مركزاً بنسبة (١٨.٦٪)، الصين ٤٢٦ (٦.٢٪)، (الهند (٤.٢٪) ٢٨٦، اليابان (١.٦٪)١٠٨، البلاد العربية ٣٨٧ (٥.٧٪). ويتضمن التقرير تصنيفات متعددة لمراكز البحوث على أساس التوزيع الجغرافي للمراكز في العالم، والوظيفة المتخصصة لهذه المراكز، وجوانب الإنجاز المتميز لها، مما يقدم صورة أكثر شمولية عن عمل هذه المراكز على المستوى العالمي.

ولم يخصص التقرير فئة خاصة لمراكز للبحوث في الدول العربية، وإنما وضع هذه الدول ضمن فئة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتشمل الدول العربية وإسرائيل وتركيا وإيران. وقد تضمنت هذه المنطقة أفضل ٥٠ مركزاً بحثياً. وكان نصيب تركيا منها ٤ مراكز، وإيران مركز واحد وإسرائيل ١١ مركزاً. وتوزعت الدول العربية بقية المراكز فكان نصيب مصر ٩ مراكز، والإمارات ٤، والأردن، وقطر، والكويت، ولبنان ٣ مراكز لكل منها، والمغرب، والبحرين، مركزان لكل منهما، والسعودية، وفلسطين، وتونس، وليبيا، واليمن، مركز واحد لكل منها.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة ليس فقط من النتائج التي تمخضت عنها، وإنما تأتي كذلك من إعمال منهجية ذات مستويات عالية من الضبط، وسلسلة من الإجراءات والخطوات شارك في تحديدها وممارستها عدد كبير من الباحثين. وكان لهذا النمط من الدراسات أثره في انتباه إدارات

المراكز البحثية إلى أمور متعددة وجوانب متنوعة من عمل المراكز لم تكن موضع رعاية واهتمام في السابق. لكن هذه الأمور بعد إثارة الأسئلة حولها أصبحت موضع اهتمام وبرمجة في عمل المراكز.

وقد نُشرت في الآونة الأخيرة بعضُ الكتب المتخصصة التي تكشف عن المدى الذي وصلت إليه مراكز البحوث في الولايات المتحدة الأمريكية من التأثير على عملية صنع السياسات الأمريكية في البيت الأبيض والكونغرس، لا سيما السياسات الخارجية. ومن بين المراكز الذي وصل أثرها إلى حدود كبيرة معهد بروكنجز، ومؤسسة التراث Heritage Foundation، ومشروع للقرن الأمريكي الجديد Project for the new American Century. لقد أصبحت بعض مراكز البحوث المشهورة من اللاعبين الرئيسيين في الساحة السياسية. وخلال نصف القرن الماضي كانت مراكز البحوث عنصراً أساسياً في هيكلية السياسة الأمريكية، عن طريق تقديم النصيحة للرؤساء وصناع السياسات، وتقديم شهادات الخبراء في اجتماعات الكونغرس.

إن كثيراً من التقارير التي قدمتها مراكز البحوث واتُّخذت على ضوئها قرارات بقيت لسنين موضع جدل،[1] بما في ذلك تطوير ونقل

(١) يمكن التعرف على كثير من أمثلة نفوذ مراكز البحوث وأثرها في شن الحروب الأمريكية في العالم في أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بوستن الذي كان مشاركاً في هذه الحروب، والكتاب بعنوان العسكرية الأمريكية الجديدة: كيف يتم إغراء الأمريكيين بالحروب.

صواريخ الدفاع الوطني، وحرب جورج بوش الابن على الإرهاب. وقد كشفت الكتب والدراسات حول واقع مراكز البحث الأمريكية، عن نقص وعدم شفافية في البيانات الأساسية عن هذه المراكز، وطرق إدارتها، والنفوذ الذي تتمتع به في العاصمة الأمريكية والمحاباة التي تلقاها بوصفها مؤسسات معفاة من الضرائب. كما تؤكد نتائج هذه الدراسات عن مراكز البحوث أهمية معرفة الآثار بعيدة المدى المترتبة على السياسات التي أوصت بها تلك المراكز في المجال الأمني والاقتصادي والبيئي.(١)

رابعاً: مراكز البحث والإعلام

تعتمد مراكز البحوث على الإعلام اعتماداً كبيراً، فثمة توجهات إيديولوجية مشتركة بين بعض مراكز البحوث وبعض وسائل

- Bacevich, Andrew J. *The New American Militarism: how* American *are seduced by wars*, Oxford and New York: Oxford University Press, 2005.

(١) من بين الكتب التي درست واقع مراكز البحث الأمريكية، وأثارت الشكوك على مشاكل إدارتها الكتب الثلاثة الآتية:

- Abelson, Donald. *A Capitol Idea: Think Tanks and US Foreign Policy*. Montreal, Canada, McGill-Queen's University Press (August 14, 2006).

- Weidenbaum, Murray, *The Competition of Ideas: The World of the Washington Think Tanks*, Piscataway, New Jersey: Transaction Publishers (March 31, 2011).

- Medvetz, Thomas. *Think Tanks in America*, Chicago: University Of Chicago Press, (September 6, 2012).

الإعلام، لا سيما القنوات التلفزيونية التي يشاهدها ملايين الناس، حيث تُظهر هذه الوسائل شخصيات هذه المراكز وتقاريرها بصورة مكثفة. وهناك مؤسسات صحفية تابعة مباشرة لمراكز البحوث.

وقد نشرت مؤسسة ترانسباريتي Transparity على مدونتها مقالة كتبتها "جين ارمسترونج."[1] والكاتبة هي محللة في مركز بحثي يسمى "منظمة مبادرة المساءلة العامة" Public Accountability Initiative. وتوثق المقالة تفاصيل عن طبيعة العلاقة بين مراكز البحث والصحافة. أكدت الباحثة في تلك المقالة أن وسائل الإعلام في كثير من الأحيان لا تذكر العلاقات الوثيقة بين الصناعات الدفاعية ومراكز البحوث، لا سيما في المناقشات التي تتم حول قضايا الأمن القومي.[2] والمقالة هي مثال معبّر عن التغطية التي تقوم بها أجهزة الإعلام لتقارير ودراسات مراكز البحوث الأمريكية. وهو موضوع التدخل العسكري الأمريكي الذي كان متوقعاً في الأزمة السورية.

وينظر الصحفيون عادة إلى الباحثين والعاملين في مراكز البحوث للحصول على مادة يملؤون بها أعمدتهم، بينما ينظر خبراء

---

(١) انظر المقالة في الرابط

- http://www.transparify.org/blog/2014/3/2/gin-armstrong

– تاريخ الاسترجاع ١٦/ ٦/ ٢٠١٤م

(٢) لكن هناك منظمات بحثية متخصصة في كشف مثل هذه العلاقات، وتحليل آثارها على السياسات الداخلية والخارجية.

مراكز البحوث إلى الحصول على شهرة معينة لأشخاصهم في وسائل الإعلام، حيث يظهرون بصفتهم "خبراء" يتم التنويه بآرائهم وخبراتهم في البرامج الإخبارية والحوارية في قنوات الإذاعة والتلفزة ووسائل الإعلام المطبوعة، وينشرون المقالات والتحليلات في أكثر من صحيفة في وقت واحد، ويتزايد اليوم حضور مراكز البحث وخبرائها في وسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية.

خامساً: مراكز البحوث في العالم العربي

أصبحت المراكز البحثية في أي مجتمع معاصر سمة من سمات التقدم العلمي والثقافي والحضاري، تعبِّر عن حيوية المجتمع وقدرته على التواصل وتوظيف المستجدات من الخبرات الفكرية والعملية. ومن ثم فإن البيئة السياسية والثقافية للمجتمع وتطوره الحضاري هي التي توفر لهذه المراكز قدرتها على العمل الفاعل والتأثير، من خلال الأطر التشريعية، والدعم المالي، والحرية السياسية، والاستقلال الفعلي.

وإنّه لمن المحزن حقاً أن نلاحظ الفقر في البحوث والدراسات العربية التي تختص بتوثيق البيانات الإحصائية والتقويمية عن أية مسألة أو قضية في العالم العربي. وما يتوفر من هذه البيانات هي أقرب إلى الخبرات الفردية والانطباعات الشخصية.[1] وعلى الباحث الذي

(١) يمكن أن نستثني من ذلك البيانات المتعقلة بقوى المعارضة في العالم العربي التي تتولى وزارات الداخلية والمؤسسات الأمنية رصدها وتوثيقها وتوظيفها بصورة فاعلة.

يود الحصول على بيانات ذات قيمة عن العالم العربي أن يعود إلى الدراسات والبحوث التي قامت بها مؤسسات أجنبية. وموضوع مراكز البحوث في هذا المجال لا يشذّ عن سائر الموضوعات الأخرى، من حيث الفقر في البيانات الإحصائية والتقويمية.

ومع أن البيانات التي تقدمها الدراسات والبحوث لا بدّ أن تكون أساساً للقرارات التي يتخذها المسؤولون في الدول العربية، في المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية، فإنَّ واقع الحال أنَّ أساس معظم هذه القرارات هي المزاج الشخصي لصانع القرار، أو من يحيط به من المستشارين الأجانب.[1] وحين يلزم الاستشهاد بالبيانات فإنَّ مصادرها سوف تكون وثائق الأمم المتحدة، ولا سيّما البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وتقارير مراكز الدراسات والبحوث الأمريكية والأوروبية.

ومن الملاحظ أن المؤسسات الدولية والأمريكية والأوروبية لا

---

(١) وجد وليد عبد الهادي في بحثه عن دور مراكز البحوث والدراسات في الأردن، أن صانع القرار لا يعتمد على البيانات والنتائج التي تقوم بها مراكز البحوث حتى تلك المراكز التي تمولها الحكومة، وكان أحد الأمثلة على ذلك أن قيام صانع القرار بتغيير الحكومات لا يرتبط بنتائج استطلاعات الرأي التي يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية عن شعبية الحكومات. انظر:

- عبد الهادي، وليد. **دور مراكز الأبحاث في صناعة القرار السياسي الأردني ١٩٨٩-٢٠١٠**، بيروت: معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، سلسلة برنامج "الأبحاث عن صنع السياسات العامة في العالم العربي، سلسلة أوراق عمل رقم ١١ تشرين الأول ٢٠١٢م، ص١٣-١٤.

تفرد دراسات مستقلة عن العالم العربي، بل تُجْمِلُه مع الإقليم الأكبر الذي يسمونه الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، حيث تحرص هذه المؤسسات أن تجد مكاناً مناسباً لدولة الاحتلال الإسرائيلي فيه إضافة إلى تركيا وإيران وقبرص.

وحتى تتمكن من معرفة البيانات الخاصة بالعالم العربي من الدراسات الأجنبية عليك أن تبذل جهداً إضافياً، لفصل بيانات البلاد العربية عن بيانات الإقليم. ويتضح ذلك إلى حد كبير من البيانات التي قدمتها الدراسة الأمريكية التي نفذتها جامعة بنسلفانيا بعنوان "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية." وصدر تقريرها في يناير ٢٠١٤م.(١)

وقد حاولنا أن نقرأ بعض صور الحضور للمراكز البحثية العربية في هذا التقرير. وتبين لنا أن عدد المؤسسات البحثية في العالم العربي التي تستحق مسمى Think Tank، هو ٣٨٧ مؤسسة، موزعة على جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وتمثل أقل من ٥,٧٪ من مجموع المراكز البحثية التي تضمنها التقرير(٦٨٢٦). ومن حيث عدد المراكز في البلاد العربية

(1) McGann, James G. *2013 Global Go to Think Tank Index Report*. Philadelphia, PA, USA, Think Tanks and Civil Societies Program, University of Pennsylvania, 2014.

ويوضح التقرير أن برنامج المراكز البحثية والمجتمعات المدنية The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP الذي يتولى عمل هذا الكشاف سنوياً يقدم خدماته في ٨١ بلداً من بلدان العالم، انظر التقرير ص ٥.

التي تضمنها التقرير تأتي مصر في المرتبة الأولى، (٥٥ مركزاً)، ثم فلسطين والعراق (٤٣ مركزاً لكل منهما)، ثم الأردن (٤٠ مركزاً)، ثم تونس (٣٩ مركزاً)، ثم اليمن والمغرب (٣٠ مركزاً لكل منهما)، ثم لبنان (٢٧ مركزاً). ويلاحظ أن المملكة العربية السعودية لديها ٧ مراكز فقط، بينما كان للإمارات العربية المتحدة ١٤ مركزاً، وللكويت ١١ مركزاً، ولقطر ١٠ مراكز.

ومن الواضح أن الفقر البحثي في العالم العربي يتمثل في تواضع عدد المراكز البحثية بالمقارنة مع الدول والأقاليم الأخرى في العالم. لكن الفقر يتمثل في جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجانب العددي؛ إذ كانت رتب بعض مراكز البحث في البلاد العربية التي ظهرت في جداول التقرير متواضعة جداً على جميع معايير نوعية الإنجاز التي بلغت ٢٨ معياراً. ومن بين هذه المعايير مدى نجاح المركز في إنتاج أفكار وبرامج إبداعية، وأثر هذه البرامج في تطوير القيم الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، والقدرة على إشراك أصوات جديدة في عملية صنع السياسات، والالتزام بتطوير معايير وسياسات لإنتاج براهين دقيقة مبنية على البحث والتحليل الموضوعي المستقل عن المصالح الشخصية أو المؤسسة أو المالية، والقدرة على تجنيد مفكرين وباحثين من نوعية متميزة والاحتفاظ بهم.[١]

(١) المرجع السابق ص ١٣-١٤.

سادساً: قضايا المسلمين في مراكز البحث الغربية

منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، تحول اهتمام مراكز البحث الغربية من الخطر الأحمر، الذي كان الاتحاد السوفييتي يمثله، إلى الخطر الأخضر الذي يمثله العالم الإسلامي. وانشغلت مراكز البحث الغربية والصحافة المرتبطة بها بالبحث عن أوجه الخطر التي تمثلها الجماعات الإسلامية التي تحاول تأكيد هوية الشعوب والدول الإسلامية، وبدأت الحكومات الغربية تصنف هذه الجماعات وتلصق بها تهمة الإرهاب، وتمارس الضغوط الكبيرة على دول العالم الإسلامي لمواجهة هذه الجماعات، والحد من نفوذها، وتجفيف منابعها المالية، ومصادر تجنيد أفرادها في مؤسسات التعليم.

ويندر أن نجد مركزاً بحثياً واحداً من مراكز البحوث الأمريكية لا يهتم بشؤون العالم الإسلامي، لا سيّما عندما تقع أحداث سياسية مهمة في بلدان العالم الإسلامي، وما أكثر ما تحدث هذه الأحداث. ولذلك كان من الطبيعي أن تكون أحداث الربيع العربي موضع اهتمام ومراقبة ليس لدى صانعي القرار من السياسيين والعسكريين فحسب، وإنما كذلك لدى مراكز البحوث على اختلاف توجهاتها.

يلاحظ أن نتائج أي دراسة علمية تتحدد في نوعية الأسئلة التي يحاول البحث الوصول إلى إجابات عنها. فعندما تختص الأسئلة بالنظام السياسي ونوعية الحكام، فالنتائج سوف تكون مختلفة تماماً

عنها فيما لو كانت تختص بمشاعر الناس العاديين وأنماط سلوكهم. وعندما يقوم الباحثون غير المسلمين بعمل دراسات عن واقع الالتزام بالإسلام في العالم الإسلامي، تكون القضايا المطروحة مختلفة، وتكون النتائج مختلفة تماماً. فالدراسة التي أجراها مركز باو للبحوث الأمريكي Pew Research Center لم تطرح أسئلة تختص بالحكام ونظام الحكم، وجاءت البيانات مطمئنة للشعور الإسلامي؛ إذ وجدت أن معظم المسلمين في جميع أنحاء العالم ملتزمون التزاماً عميقاً بإيمانهم، ويريدون أن تشكل تعاليمه حياتهم الشخصية ومجتمعاتهم السياسية ويحكموا بالشريعة.(١)

أما الدراسة أجراها حسين العسكري وشهرزاد رحمان من جامعة جورج واشنطن، فكانت النتائج مختلفة تماماً؛ إذ استخدم الباحثان ما سموه مؤشر الالتزام الإسلامي"Islamicity index" حيث طبّقا مثاليات الإسلام في عدد من مجالات الحياة في المجتمع: الإنجاز الاقتصادي، الحوكمة، الحقوق الإنسانية والسياسية، والعلاقات الدولية... في ٢٠٨ بلداً من بلدان العالم.(٢) وتوصلت الدراسة إلى أن الدول الإسلامية ظهرت في نتائج الدراسة بصورة سيئة جداً، واتهمت

(1) Pew Research Center. The World's Muslims: Religion, Politics and Society, April 30, 2013.

(2) THE IRISH TIMES. Section: Religion & Beliefs, see the link:

- http://www.irishtimes.com/news/social-affairs/religion-and-beliefs/ireland-closest-to-islamic-economic-teachings-1.1826354

هذه الدول بأن الصفة الدينية (الإسلامية) التي تدعيها هي أداة للسيطرة. وقالا: يجب أن نؤكد أن كثيراً من الدول التي تدعي الإسلام هي دول ظالمة، وفاسدة، وغير متطورة، وغير "إسلامية" بأي معنىً يمتد إليه الخيال.

سابعاً: تعريف ببعض مراكز البحث في العالم

الرقم	اسم المركز	تاريخ إنشائه	البلد	الهدف
١-	وَقْف كارينجي للسلام العالمي	١٩١٠	الولايات المتحدة	دراسة السياسات الخارجية للحد من الحروب وتقديم رؤىً تحليلية مقارنة، تسهم في توجيه التطورات السياسية.
٢-	معهد بروكنجز	١٩١٦	الولايات المتحدة	ورسالة المعهد هي تطوير وإجراء ودعم البحث في حقول عامة من الاقتصاد وإدارة الحكومة العلوم السياسية والاجتماعية.
٣-	المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)	١٩٢٠	المملكة المتحدة	مناقشة صريحة حول قضايا الطاقة والبيئة والموارد، والاقتصاد العالمي، والأمن الدولي والقانون الدولي ودراسات المناطق.

٤-	المعهد الياباني للشؤون الدولية	١٩٥٩	اليابان	دراسة الشؤون الدولية وقضايا الأمن، ويفحص السياسة الخارجية لليابان، ويقدم مقترحات للحكومة، وتوعية للجمهور.
٥-	مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية	١٩٦٨	مصر	دراسة الموضوعات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، المرتبطة بمصر والوطن العربي والعالم.
٦-	الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية	١٩٧٧	الصين	تطوير العلوم الاجتماعية، وضمان استمرار حيوية الأمة عن طريق العلم والتعليم. وبذل الجهود اللازمة في مجال التنافس العالمي
٧-	مجلس الاستخبارات الوطني الدولي	١٩٧٩	الولايات المتحدة	التنسيق بين هيئات المعلومات والاستخبارات السياسية الحكومية والحزبية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستشراف المستقبل.
٨-	المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات/ قطر	٢٠١٠	قطر	تشخيص الأوضاع في العالم العربيّ، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وهذه أسماء هذه المراكز ومواقعها الإلكترونية وقد استرجعت بياناتها للمرة الأخيرة بتاريخ ٦/ ٩/ ٢٠١٥

١- معهد بروكنجز

Brookings Institution[١]

٢- المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس)

Royal Institute of International Affairs (Chatham House)[٢]

٣- الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية

The Chinese Academy of Social Sciences (CASS)[٣]

٤- وَقْف كارينجي للسلام العالمي

Carnegie endowment for international peace[٤]

٥- المعهد الياباني للشؤون الدولية

The Japan Institute of International Affairs (JIIA)

٦- المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات/ قطر[١]

(1) http://www.brookings.edu/about/history

(2) http://www.bibliotecapleyades.net/sociopolitica/esp_sociopol_cfr_10.htm

(3) http://bic.cass.cn/english/Index.asp/

(4) http://carnegieendowment.org/

obeikan.com

٧- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية[٢]

٨- مجلس الاستخبارات الوطني الدولي

World National Intelligence Council[٣]

obeikan.com

(1) http:// www.dohainstitute.org

(2) http://acpss.ahram.org.eg/

(3) http://fas.org/irp/nic/